وعلى حين أن كفاءة دبلوماسية التسوية تتوقف على مشاركة جميع الاطراف المشتبكة في الصراعات الاقليمية، فان ذلك قد يبدو متعذّراً بسبب التطور غير المتوازن بين الاطراف نحو قبول فكرة التسوية والحلول الوسط. ومن هنا، فقد تنوعّت أنماط المشاركة بين حالة وأخرى. ويمكننا مقارنة هذه الانماط من خلال أربع سمات عامة رئيسة ميّزت الحركة الراهنة نحو التسويات الاقليمية، وهي:

(أ) التسويات الاقليمية ومشاركة العملاقين: يعزو كثير من المحللين الموجة الراهنة من التسويات الاقليمية الى التطور الكبير للعلاقات بين العملاقين، وتحوّلها من الحرب الباردة الجديدة في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤ الى الوفاق الجديد الذي لم تزل صياغته غير مكتملة بعد منذ العام ١٩٨٥.

وفي هذا المنظور، فان المقولة الشائعة في أدبيات الوفاق هي أن التسويات الاقليمية تكتسب خصائصها وقوتها الدافعة ممّا يسمّى سياسات الارتباط (linkage of politics). وتمثّل سياسات الارتباط أحد دوافع التسويات الاقليمية عندما تؤثر الحالة العامة للعلاقات بين العملاقين ـ وهي الحالة التي يمكن قياسها بمدى نجاح المفاوضات حول ضبط التسلح النووي، وفوق النووي ـ في اسلوب تسوية صراعات اقليمية معيّنة، أو عندما يشترط أحد الطرفين، أو كلاهما معاً، اقدام الطرف المقابل على تنازلات معيّنة في مجال الصراعات الاقليمية لانجاح مفاوضات ضبط التسلّح، أو العكس الحصول على تنازلات معيّنة في مفاوضات ضبط التسلّح، من أجل القيام بتنازلات مقابلة في مجال الصراعات الاقليمية. ومنذ ظهر هذا التعبير، أو الاسلوب التفاوضي، في العلاقات بين العملاقين، في بداية السبعينات، وهو يسبب استقطاباً داخل كل من العملاقين بين تيارين. الاول يرى أن بين الشرق والغرب مصلحة مشتركة كامنة في منع المخاطرة بالحرب النووية، وهي مصلحة قوية وحيوية للطرفين، الى الدرجة التي يجب أن تفصل معها عن الاتفاق والاختلاف في المجالات الأخرى للعلاقات فيما بينهما، بما في ذلك الصراعات الاقليمية. أمّا التيار الثاني، فيرى عدم امكان عزل التفاوض حول الحدّ من سباق التسلح عن بقية مجالات العلاقات. بل ويدعو هذا التيار الى استخدام التفاوض حول ضبط التسلح للحصول على تنازلات من الطرف الآخر في المجالات الاقليمية، أو العكس، وقد ميّز ذلك الرأي تيار الصقور الاميركيين.

وامتداداً لهذه المقولة، ثمّة نظرية تؤكد أن تحريك الموجة الراهنة من التسويات الاقليمية قد تمّ بمبادرات سوفياتية اشتملت على عدد كبير من التنازلات في مختلف الصراعات الاقليمية. ويمكن تفسير ذلك برغبة السوفيات الشديدة ـ في ظل غورباتشيوف ـ في الحصول على اتفاقيات متتابعة لضبط وتخفيض التسلّح، بمختلف أشكاله، حتى يمكن توجيه جزء متزايد من الموازنة العسكرية الى الانفاق على تطوير الاقتصاد السوفياتي. والافتراض الكامن، هنا، هو أن اقدام السوفيات على تنازلات من جانب واحد سوف يطلق ضغوطاً شديدة لا يمكن للولايات المتحدة مقاومتها، من أجل منع المخاطرة بالحرب وضبط التسلح، وحلّ الصراعات الاقليمية، حلاً مقبولاً في الوقت عينه.

ويتفق هذا التحليل مع الهيكل العام للدعاية والايديولوجية السوفياتية في ظل غورباتشيوف. فقد انتقد غورباتشيوف من سبقوه من الزعماء السوفيات لتفضيلهم الاستراتيجيات العسكرية على تلك السياسية، ووصفه لهذا التفضيل بأنه يعكس أفكاراً بالية، من الناحية التاريخية؛ وبالتالي، فقد تحوّلت السياسة الخارجية السوفياتية الى استنفاد كافة سبل التسوية للنزاعات الاقليمية والدولية بالوسائل السلمية، وتجريب وسائل مختلفة، لاغراء الخصوم الغربيين بالجلوس الى مائدة المفاوضات.

ومع ذلك، فان مجمل هذه النظرية لا يتفق، في كثير من جوانبها مع الواقع. فمن ناحية، لم